المجارير المعالجة فقط. في حين انه لم يجد غضاضة في تزويد المناطق المنخفضة بمياه الري في غور الاردن والمناطق المنخفضة في أقضية جنين، طولكرم، نابلس، وهي تلك المناطق التي تغصّ بالمستوطنات اليهودية(٤٠).

وتعاني الآبار الارتوازية الفلسطينية من مشكلات مستعصية، تتفاقم أزمتها مع مرور سني الاحتلال. وأبرز هذه المشكلات، تتمثّل: بقدم المضخّات الارتوازية، وضعف كفاءتها بمرور الزمن، وعدم سماح سلطات الاحتلال باستبدالها بمضخات حديثة، وكلفة التشغيل العالية التي تحتاج لها بفعل قدمها، وتراكم الطمي في قعرها وعدم تنظيفها منذ حفرها، اضافة الى نوع وعمق الحوض المائي، اذ لا يتجاوز المئة متر، بينما تصل الآبار الاستيطانية الى عمق يتراوح بين ٣٠٠ ـ ٦٠٠ متر، ممّا ادّى الى تهديد الآبار الفلسطينية بالجفاف والملوحة، بفعل الآبار الاستيطانية المجاورة.

وكشف تقرير «بعثة مجلس الامن الدولي حول المستوطنات»، وفقاً للقرار ٤٤٦ للعام ١٩٧٨، جوانب عديدة من الآثار التدميرية ـ الالحاقية المترتبة على الآبار والزراعة الفلسطينية، من جرّاء سياسة الاحتلال واجراءات التضييق التي يمارسها. فاضافة الى ما قدّمه من معلومات موثّقة تثبت عمليات النهب المائي الاحتلالي، أكد التقرير ـ الوثيقة ان السلطات تقوم بحفر الآبار الاستيطانية «على مقربة من الينابيع العربية المحلية، خارقة بذلك القوانين الاردنية التي تنظّم عملية حفر الآبار الجديدة». وتركت هذه الممارسات «آثارها السلبية في مختلف أرجاء الضفة الفلسطينية المحتلة». ففي اريحا، على سبيل المثال، «ازدادت نسبة ملوحة المياه التي تضخ من الآبار التي جرى حفرها قبل العام ١٩٦٧، بينما انخفض معدّل المياه، بصورة ملحوظة، في مناطق اخرى عديدة، مثل حوض وادي الفارعة، وحوض بردلة ومنطقة العوجا، حيث تحوّلت الينابيع التي كانت تضخ ١١ مليون متر مكعب سنوياً الى مجرى هزيل، ممّا يهدّد بنهاية الزراعة هناك»(٤١).

ويبدو جلياً من معطيات تقرير مجلس الامن الدولي، ان سياسة سلطات الاحتلال المتّبعة تقود، مباشرة، الى خنق مصادر المياه الفلسطينية، وخاصة الآبار الارتوازية، وذلك عبر تشريعاتها العسكرية وما تتضمّنه من اجراءات وتدابير تدميرية الحاقية. وممّا يزيد الامر سوءاً، انه في الوقت الذي تثير ملوحة ونضوب ونقص امدادات المياه قلق السلطات البلدية والقروية الفلسطينية ـ كما جاء في تقرير اللجنة الخاصة بالخبراء لدراسة الاحوال الصحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، المنبثقة عن منظمة الصحة العالمية ـ التي تود استخدام ميزانياتها لحفر آبار جديدة أو تحديث الآبار القديمة، ترفض السلطات الاسرائيلية منحها ترخيصاً بذلك. وأضاف التقرير الرقم ١٣/٣٦ ـ ١٤ للجنة المذكورة أمراً ذا دلالة، حيث أكد ان مراقبة وفحص مياه الشرب غير مرضية، فليس من الممكن اجراء الفحوصات البكتريولوجية والسمومية بمختبرات محلية بتاتاً(٤٢)؛ الامر الذي جعل من امكانية استهلاك المواطنين الفلسطينيين للمياه الملوثة غير الصحية، بل والضارّة، أمراً ممكناً في هكذا وضع.

وأوضح تقرير نشرته «الادارة المدنية الاسرائيلية» حول المياه في الضفة الفلسطينية والقطاع المحتلين، ان المستوطنات اليهودية في الضفة تستهلك عبر شركة «ميكوروت» ٣٦ بالمئة من كميات المياه في الضفة، وان المستوطنين في منطقة غور الاردن استهلكوا ٣٦ بالمئة من المياه هناك،